الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/47/54
22 October 2005

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع السابع و الأربعون
مونتريال، 21-25 نوفمبر / تشرين الثاني 2005

خيارات جديدة لرصد وتقييم تقدم الوكالات بالنسبة للاتفاقيات المتعدّدة السنوات (متابعة المقرّر 8/46)

ان وثائق ما قبل الدورات قد تصدر دون اخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

لأسباب اقتصادية، لقد تمت طباعة هذه الوثيقة بعدد محدد، فيرجى من المندوبين أن يأخذوا نسختهم معهم الى الاجتماع وألا يطلبوا نسخا اضافية.

1. في اجتماعها السّادس والأربعين طلبت اللجنة التنفيذية من "الأمانة أن تحضّر بالتعاون مع الوكالات الثنائية المنفذة ، وللاجتماع السابع والأربعين للجنة التنفيذية ، ورقة مناقشة تتضمّن الخطوط العريضة الجديدة لرصد وتقييم التقدّم الذي أحرزته الوكالات بالنسبة للاتفاقيات المتعدّدة السنوات ، بغية إظهار التقدّم الفعلي للإزالة المنجزة ، بمزيد من الدقة " (المقرّر 8/46) .

2. أعدّت الأمانة ، وفقاً لذاك المقرّر، ورقة مناقشة وزّعتها على الوكالات المنفذة الثنائية والمتعدّدة الأطراف، للمَشُورة . والورقة الحاصلة المعروضة في هذه الوثيقة تعالج النظام القائم لرصد الاتفاقيات المتعدّدة السنوات ، ومسألة تواريخ الإنجاز للشرائح السنوية (وتطبيقها على الأرصدة من شرائح منجزة وتأخير التنفيذ المبلّغ للشرائح الموافق عليها والتقديمات المخططة للشرائح) ، وتحديد الإزالة لمثل هذه الشرائح ، وتختتم بالخيارات والتوصيات التي ستُرفع لتنظر فيها اللجنة التنفيذية.

النظام القائم لرصد الاتفاقيات المتعددة السنوات

3. إن اللجنة التنفيذية ترصد ، من خلال الأمانة ، الاتفاقيات المتعدّدة السنوات بطرق شتّى : (1) تقارير مرحلية / تحقُّق تُقدّم مع الطلبات السنوية لشرائح التمويل ؛ (2) تقاريرسنوية مرحلية ومالية للوكالات المنفذة ؛ (3) برنامج عمل سنوي للرصد والتقييم وتقارير إتمام المشروعات .

4. إن الطريقة الأولى لرصد وتقييم الاتفاقيات المتعددة السنوات هي من خلال خطط التنفيذ الوطنية والتقارير المرحلية وتقارير التحقّق المرتبطة بتقديمات شرائح التمويل السنوية لخطط التنفيذ السنوية . والهدف الأولي لتقارير التحقّق هو تحديد ما إذا كانت مستويات الاستهلاك و/أو الإنتاج قد أُنجزت . وفي الاجتماع السادس والأربعين تمّت الموافقة على شكل للتبليغ عن ذلك . وعنصر التقرير المرحلي الخاص لطلب شريحة التمويل السنوية ، يستعرض التنفيذ الوطني خلال السنة السابقة ، لأن شرائح التمويل الإضافي ، بالنسبة لمعظم الاتفاقيات، تعتمد على كلّ من تقرير التحقّق وتقييم ما إذا كان البلد قد أنجز بشكل وافر كافّة الخطوات المعيّنة في آخر برنامج للتنفيذ السنوي .

5. إن الشكل الخاصّ لخطط التنفيذ السنوية الذي أُقرّ في الاجتماع الثامن والثلاثين (المقرّر 65/38) ، لا يتطلّب معلومات عن الصرف . ولكنّ الأمانة طلبت في رسالة تخطيطها للاجتماع السابع والأربعين ، من الوكالات المنفذة أن توفّر المعلومات التالية عن :

(أ) كافة الموارد المتوفّرة غير الملتزم بها وغير المصروفة ؛

(ب) السنة المقترحة للالتزام (أو التعهّد) لمجمل التمويل الجديد المطلوب في الشريحة وعن كلّ فئة نشاط و ؛

(ج) السنة المقترحة للالتزام (أو التعهّد) لمجمل التمويل المتبقي من دون التزام (أو من دون تعهّد) عن كل فئة نشاط من الشرائح السابقة .

6. قد تُستعمل هذه المعلومات لتوضيح تاريخ توقّع إنجاز الأنشطة ، وبالتالي متى يُتَوقّع أيضاً صرف مبالغ التمويل .

7. إن الطريقة الثانية لرصد وتقييم التقدّم بالنسبة للاتفاقيات المتعددة السنوات هي من خلال التقارير السنوية المرحلية والمالية للوكالات المنفذة . وهذا يستوجب أن تكون الشريحة السنوية عنصراً من أنشطة يمكن تحديدها وتعيين تاريخ إتمام شامل. وعلى الوكالات المنفذة أن تبلغ عن مستوى التفصيل ذاته للشرائح السنوية الخاصّة بالاتفاقيات المتعددة السنوات ، كما تفعل ذلك بالنسبة للمشروعات والأنشطة الإفرادية . وفي البداية وافقت اللجنة التنفيذية في اجتماعها السابع عشر في شهر تموز/يوليه 1995 على أشكال التقارير المرحلية ، وقد تمّ تعديل الشكل القياسيّ ليناسب الاتفاقيات المتعددة السنوات . ويُستعمل التقرير المرحلي السنوي لتحديد أي مشروع إفرادي (أو شريحة سنوية) ، التي احتُفظ بأرصدتها بعد مرور اثني عشر شهراً على إنجازها (المقرّر 7/28) والتي أُخّر إنجازها . ويجري رصد الأرصدة في كل واحد من اجتماعات اللجنة التنفيذية حتى يتم رصدها كاملةً أو إعادتها . ويجري رصد تأخيرات التنفيذ في كل من اجتماعات اللجنة التنفيذية حتى يتمّ إزالة العائق الذي سبّب التأخير أو حتى يُنجز المشروع أو يُلغى .

8. والطريقة الثالثة لرصد وتقييم الاتفاقيات المتعدّدة السنوات هي من خلال تقييمات منتصف الفترة التي تتم كجزء من برنامج العمل السنوي للرصد والتقييم . وهذه التقييمات ، المرتقبة في معظم الاتفاقيات ، تشمل حتى الآن بلداناً قليلة . وقد اعتمدت على زيارات ميدانية وعلى مناقشات موسّعة مع ذوي الشأن . وقد اعتُمدت بيانات من طلبات شرائح التمويل السنوية ومن التقارير المرحلية للوكالات المنفذة ، لتحضير مثل هذه الزيارات . ولم تُستعمل بيانات من تقارير إتمام المشروعات من أجل تقييمات منتصف الفترة هذه ، لأن الاتفاقيات لا تُنجز في غالبيتّها حتى تتمّ الإزالة الكاملة. وبالتالي فإن تقرير الإتمام لا يستحقّ إلاّ بعد إنجاز الاتفاقية بكاملها ، وما لم يتمّ بعد تصميم شكل لتقرير إتمام المشروعات للاتفاقيات المتعددّة السنوات .

مسألة تواريخ الإتمام للشرائح السنوية ، والأرصدة والتأخيرات

9. في الاجتماع السادس والأربعين للجنة التنفيذية لحظت الأمانة أن مبلغ 27 مليون دولار أمريكي من أصل 31 مليون دولار أمريكي احتفظت بها الوكالة المنفذة بشكل أرصدة ، كان للشرائح السنوية الخاصّة بالاتفاقيات المتعددة السنوات التي سُجلت كمشروعات منجزة ، على الرغم من أن الأنشطة في الشرائح السنوية لم تكن قد أُنجزت بعد . وكانت هذه الشرائح قد سُجّلت على أنها منجزة لأن مستوى الاستهلاك و/أو الانتاج الذي تفرضه الاتفاقية قد أُكمل بصرف النظر عمّا إذا كانت الأنشطة المموَّلة في الشريحة السنوية قد أُنجزت . وفي بعض الحالات لم تكن هنالك مبالغ مصروفة لعدد من هذه الشرائح السنوية المنجزة . ومع ذلك تمّت الموافقة على شرائح إضافية ، اعتماداً على إتمام البلد لمستويات الاستهلاك و/ أو الإنتاج الإجمالية التي تفرضها الاتفاقية .

10. في الوقت نفسه لوحظ أن الوكالات المنفذة أشارت إلى أن شرائح سنوية قد أُخّرت . فقد كانت تواريخ الإتمام المخططة للشرائح أطول من السنة المرتبطة بالأنشطة في الشرائح السنوية . وعلى الرغم من هذه الوقائع، وحيث أن

البلدان / القطاعات المعنيّة قد أنجزت مستوى الاستهلاك و/أو الانتاج الذي تفرضه الاتفاقية ، تمّت الموافقة على شرائح تمويل إضافية.

11. أوصت الأمانة ، في الاجتماع السادس والأربعين أن تحدّد الوكالات تواريخ الإتمام للشرائح السنوية الخاصة بالاتفاقيات المتعددة السنوات التي تتوافق مع الوقت الذي يجب أن تُكمل فيه الأنشطة التي تتكفل بها الشريحة . وهذا الأمر سيمكن أنظمة رصد تنفيذ المشروعات والمشروعات المنجزة مع أرصدة ، أن تظهر بمزيد من الدقّة التقدّم الذي تحقّق في إتمام المهامّ التي سُدّدت تكاليفها طوال الاتفاقية . وخلال الاجتماع السادس والأربعين ، جرى بعض النقاش حول توصية الأمانة التي أسفرت عن طلب هذه الورقة بالنسبة لاستعمال الأرصدة وتقارير التأخيرات للشرائح السنوية الخاصّة بالاتفاقيات المعددة السنوات .

أرصدة الشرائح المتمّمة

12. لقد أقيم بالحجّة أن الشرائح السنوية قد تُحذف من التقارير المتعلقة بالمشروعات المتمّمة مع أرصدة ، لأن هذا النوع من التبليغ مصمّم للمشروعات الإفرادية ، وأنَّ الأرصدة من الشرائح السنوية المتمّمة من الاتفاقيات المتعددة السنوات ، لا يمكن إعادتها إلى الصندوق . ولكنَّ الغاية من رصد الأرصدة كانت في أن تضمن أن الإتمام المالي حصل بعد مرور 12 شهراً على إتمام المشروع (أي إتمام الأنشطة في المشروع) بصرف النظر عمّا إذا كانت المبالغ قد أُعيدت .

13. لقد عزّز رصد الأرصدة صرف التمويل النهائي لبلدان المادة 5 . وعلى غرار ذلك فإن رصد اللجنة التنفيذية للأرصدة قد يكون فاعلاً هو أيضاً للاتفاقيات المتعددة السنوات . وحتى ولو لم يسفر هذا الرصد عن إعادة لمبالغ التمويل ، فسوف يكون كحافز للوكالات لتسلّم بسرعة المبالغ لبلدان المادة 5 . وهذا يستوجب الإبلاغ بدقة عن أن الأنشطة السنوية المخططة قد أكملت، فقط بعد إتمام الأنشطة المموّلة .

14. تجدر الإشارة أن هذه المسألة قد أُثيرت من قبل وأن اللجنة التنفيذية قرّرت المضّي في رصد الأرصدة من المبالغ السنوية المكملة ، وأن تعتبر التقارير المستقبلية عن الأرصدة وعن توافر الموارد ، مع الأخذ بالعلم أرصدة التعهّدات التي لم تتمّ تصفيتها والمنبثقة عن الاتفاقيات المتعددة السنوات ، التي تعذّرت إعادتها (المقرّر 2/43) . ولكنّ التقرير المرحلي / تقرير التحقق / طلبات شرائح التمويل ، لم تتضمّن ، على وجه العموم ، معلومات صرف تتعلّق بالشرائح السنوية المتمّمة .

التبليغ عن تأخيرات التنفيذ للشرائح السنوية الموافق عليها

15. تمّ الاتفاق في الاجتماع السادس والأربعين على عدم رصد الشرائح السنوية لتأخيرات التنفيذ ، لأن تجديدها ، في معظم الحالات ، قائم أساساً على الحصول على مستويات الاستهلاك / الإنتاج المتفق عليها ، بصرف النظر عمّا إذا كانت الأنشطة المموّلة قد أُنجزت أم لا على النحو المخطط له ، وعما إذا كانت مبالغ التمويل قد صُرفت . وفي بعض الحالات ، وعادة بالنسبة للاتفاقيات المتعددة السنوات للبنك الدولي ، فإن المطلب الوحيد هو إنجاز مستويات الاستهلاك / الإنتاج المتفق عليها . مع ذلك ، وكما أُفيد أعلاه ، توضح الاتفاقيات المتعددة السنوات في غالبيّتها ، أن

البلد يجب أن ينجز مستويات الاستهلاك وأن يُتمّم بصورة أساسيّة الأنشطة المرتقبة في الخطة السنوية . ولكنّ ، في معظم الحالات ، وعلى ضوء مرونة البلدان بالنسبة لإعادة تصميم البرنامج ، لم يكن هنالك تحديد ثابت لمدى إتمام الأنشطة بشكل أساسي . وهذا ممّا أدّى إلى تقديم الورقة حول المرونة في الاتفاقيات المتعددة السنوات ، التي من خلالها تمّ الاتفاق غلى مستوى المرونة بالنسبة لكافة الاتفاقيات المستقبليّة (المقرّر 37/46) ، ولكن ذلك لم ينطبق على الاتفاقيات القائمة .

16. من المستبعد ، على وجه العموم ، أن يُتّخذ الإجراء الأقصى برفض التمويل بسبب عدم إتمام أنشطة ، إذا كان البلد قد أنجز مستويات الاستهلاك و/ أو الانتاج المتفق عليها . والواقع أن ذلك غير ممكن في بعض الحالات لأن الاتفاقية توضح فقط أن ينجز البلد بعض المستويات للاستهلاك و/ أو الانتاج . وقد حصل التأخير الوحيد في التمويل عندما تعذّر توفير التأخير الوحيد في التمويل عندما تعذّر توفير التحقّق من الأهداف المنجزة ، فيما كانت المشروعات ، كما أُفيد أعلاه ، قد أُعلنت وكأنها تمّت من دون إتمام جذري للأنشطة ، أو حتى من دون إكمال أي نشاط .

17. لقد أقيم بالحجة أيضاً ، أن الشرائح السنوية ، على نقيض المشروعات الإفرادية ، غير قابلة للإلغاء من خلال التبليغ عن تأخيرات التنفيذ ، وفقاً للاجراءات الخاصة بإلغاء المشروعات . مع ذلك تجدر الإشارة إلى أن الغاية من رصد المشروعات المؤخّرة كانت لتسهيل جهود الوكالات وذوي الشأن لإزالة العوائق ودفع المشروع / النشاط نحو الإتمام عبر رسالة من مدير الصندوق للبلد والوكالة المعنيَّين ، مع الإشارة إلى قلق اللجنة التنفيذية . والواقع أن 871 مشروعاً من أصل 938 مشروعاً صُنّفت على أنها مشروعات تشكو من تأخيرات ، قد تُمّمت في تاريخ لاحق .

18. لقد تمّ إلغاء المشروعات الملغاة الـ 77 ، باستثناء 10 منها ، بالاتفاق المتبادل بين الوكالة المنفذة والبلد المعني ، فيما تمّ إلغاء المشروعات الـ 10 الباقية بواسطة إجراءات اللجنة . ونتيجة لذلك أدّت إجراءات اللجنة التنفيذية لرصد المشروعات المؤخّرة إلى إتمام ناجح للمشروعات أكثر بكثير من إلغائها .

19. إن اللجنة التنفيذية ترصد ، فضلاً عن ذلك ، وعلى حدّ سواء المشروعات التي يمكن وتلك التي لا يمكن إلغاؤها . وفي الواقع أنّه بعد وضع الإجراءات من أجل إلغاء المشروعات ، لم يكن ممكناً إلغاء فئات مشروعات عدّة ، من بينها خطط إدارة غازات التبريد والمشروعات التدليلية كما لبنوك الهالونات والدّعم المؤسّسي . مع ذلك واصلت اللجنة التنفيذية رصد هذه المشروعات من خلال تقارير إضافية عن الأوضاع القائمة (راجع المقرّر 14/36).

20. وأخيراً ، تقوم اللجنة التنفيذية حالياً برصد الشرائح السنوية للاتفاقيات المتعددة السنوات . والواقع أنه تبيّن أن معظم الشرائح السنوية التي بُحثت من خلال العملية الرّاهنة ، قد أحرزت تقدّماً وأنها حُذفت من لائحة المشروعات التي تعاني تأخيرات في التنفيذ . وقد أُعطيت تاريخ إتمام جديداً يتمّ انطلاقاً منه تقييم أي تأخير مستقبلي . غير أن البنك الدولي أفاد أن رصد شرائح أُخّرت أنشطتها لأكثر من سنة واحدة ، يجب ألاّ يحصل إذا وفى البلد بتعهّده ، ولكنّ هذا الأمر لا يتوافق مع الممارسة الجارية . وقد تكون هنالك أيضاً حجّة بأنّ رصد التأخيرات في أنشطة متعلّقة بشرائح سنوية ، قد توفّر حماية للوكالات في حالات تكون فيها صعوبات في التنفيذ السنوي للأنشطة خارجة عن نطاق رقابتها .

التبليغ عن التأخير في التنفيذ للتقديمات المتأخّرة للشرائح السنوية

21. ثمّة خمس عشرة شريحة مستحقّة للتقديم خلال عام 2005 ، ستقدّم الآن عام 2006 ، كما هو مبيّن في الجدول1.

الجدول 1

شرائح سنويّة غير مقدّمة عام 2005، من بينها تقديمات مخطّط لها إلى الاجتماع السابع والأربعين

البلد	الوكالة	نوع الاتفاقية	القيمة ($000) عام 2005	ODP عام 2005	الشرح
جزر البهاما	البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)	خطة إزالة موادّ CFC	136	14	تقديم إلى اجتماع اللجنة التنفيذية الثامن والأربعين
بنغلاديش	يونيب	خطة إزالة	142		غير متوفر
بنغلاديش	يوئنديبي	خطة إزالة موادّ CFC	555	134	تقديم إلى اجتماع اللجنة التنفيذية الثامن والأربعين
البوسنة والهرزك	يونيدو	خطة إزالة موادّ ODS	326	41	في انتظار تقرير التحقّق
كوستاريكا	يوئنديبي	تبخير، بروميد الميثيل	1,042	85	تقديم عام 2006
إندونيسيا	البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)	تبريد ، أجهزة تكييف الهواء المتحرّكة	137	27	غير متوفر
إندونيسيا	يوئنديبي	تبريد ، خطة إدارة غازات التبريد	271	55	غير محتمل ، ربما لاجتماع اللجنة التنفيذية الثامن والأربعين
إندونيسيا	يوئنديبي	تبريد ، منزلي/ تجاري	818	134	غير محتمل ، ربما لاجتماع اللجنة التنفيذية الثامن والأربعين
إندونيسيا	البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)	خطة إزالة الرغاوى	1,129	125	غير متوفر
كينيا	فرنسا	خطة إزالة ختامية	373		غير متوفر
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	يونيدو	إنتاج ، إقفال CTC	513	2,530	المشروع سيُقدّم عام 2006 ولكن سيتمّ إنجاز الإزالة لعام 2005
لبنان	يوئنديبي	خطة إزالة موادّ CFC	538	100	أقرب موعد للتقديم في اجتماع اللجنة التنفيذية الثامن والأربعين
ناميبيا	ألمانيا	تبريد، خطة إزالة ختامية	105	3	أخرّ ، التقديم عام 2006
نيجيريا	يوئنديبي	خطة إزالة موادّ CFC	866	156	تقديم إلى اجتماع اللجنة التنفيذية الثامن والأربعين
باكستان	يونيدو	مذيبات ، خطة إزالة قطاعية	272	44	مشكلة بيانات وتأخيرات في خطة التنفيذ
المجموع			**7,221**	**3,448**	

22. يفيد الجدول 1 أن 7.2 مليون دولار أمريكي بشكل شرائح سنويّة ، تمثّل إزالة 3448 طن ODP سيتأخّر تقديمها إلى فترة السنوات الثلاث المقبلة.

23. إن النظام الحالي لرصد تأخيرات التنفيذ لا يُعنى بتأخيرات التقديمات لأن هذا مغطّى بصورة طبيعيّة في سياق تقارير الاجتماعين الثاني والثالث للسنة ، للمدى الذي تُعالج فيه الأنشطة في خطط الأعمال . ويمكن تحديد مسألة التقديمات المتأخرة للشرائح السنوية في مرحلة سابقة للاجتماع الثالث للسنة ، رغم أن الشرائح ، وفقاً للاتفاقية ، تستحّق للتقديم إلى أيّ من الاجتماع الأول أو الثاني أو الثالث للسنة .

24. حالياً ليس هنالك نظام لرصد التقديمات المتأخرة في كل اجتماع ، ولتلقّي التقارير حول أسباب التأخيرات. ويمكن أيضاً معالجة المسألة هذه في سياق النظرة العامة للمسائل المحدّدة خلال وثيقة استعراض المشروعات التي تُرفع إلى كلّ اجتماع ، ولكنّ هذه ليست مسألة قد تنتج بالضرورة عن استعراض مشروع ، بحيث أنه لم يتمّ عرض أي مشروع . وقد ترغب اللجنة التنفيذية أن تفكرّ في ما إذا كانت تنبغي معالجة هذا الأمر في سياق تأخيرات التنفيذ في المستقبل كبند فرعي لجدول الأعمال ، لتغطية التأخيرات في تقديم الشرائح السنوية .

مسألة تحديد الإزالة للشرائح السنويّة للاتفاقيات المتعددة السنوات

25. يقترح المقرّر 8/46 أيضاً أن تنظر الأمانة والوكالات في كيفية التبليغ بمزيد من الدقة عن إزالة ODS في الشرائح السنوية للاتفاقيات المتعددة السنوات . وإزالة ODS في اتفاقية متعددة السنوات محدّدة بالنسبة للتخفيضات الوطنية لاستهلاك و/ أو إنتاج موادّ ODS ، كما هو محدّد في البند 3 من بروتوكول مونتريال . وسبب ذلك أن التمويل المتواصل للاتفاقيات المتعددة السنوات يعتمد على الحصول على مستوى متّفق عليه للاستهلاك و/ أو الإنتاج . وبالنسبة للمشروعات الإفرادية رُبطت الإزالة بمستوى الاستعمال للمؤسسة - إمّا آخر استهلاك سنوي أو معدّل السنوات الثلاث الأخيرة للاستهلاك (UNEP/OzL.Pro/ExCom.16/20، الفقرة 32 (ب)). واستعمال ODS لا يتوافق مع الاستهلاك كما هو محدّد في بروتوكول مونتريال ، بحيث أن هذا الاستعمال قد يشمل في أي سنة معيّنة موادّ ODS المخزونة المستوردة خلال سنوات سابقة .

26. بالنسبة لخطط إدارة غازات التبريد بموجب المقرّر 48/31 ، كانت إزالة موادّ ODS مقرونة في الغالب بكميّة موادّ CFC المتوقع استردادها / إعادة تدويرها من معدّات مبتاعة . ولكن ومع الموافقة على خطة إدارة غازات تبريد ، توافق بلدان المادّة 5 أيضاً على إنجاز تخفيض الـ 85 بالمئة من استهلاك قاعدتها ، الذي كثيراً ما كان أضخم من الكمية المعيّنة للإزالة على يد الوكالات المنفذة في تقاريرها المرحلية . وعلى غرار ذلك فإن مشروعات بنوك الهالونات ، رغم أنها اعتبرت آخر نشاط في القطاع ، لم تكن لديها في الغالب أي إزالة مقرونة بها ، رغم أن مثل هذه المشروعات النافذة المفعول ، شكّلت مستوى القاعدة لاستهلاك الهالونات .

27. إن الشرائح السنوية للاتفاقيات المتعددة السنوات هي أكثر شبهاً بخطط إدارة غازات التبريد بمقتضى المقرّر 48/31 ، وببنوك الهالونات ، منها بمشروعات الاستثمار لتحويل المؤسسات الإفرادية ، بقدر ما هي كلّ من هذه الأنشطة أكثر اقتراناً بالحصول على مستويات امتثال الاستهلاك ممّا هي في الإزالة الكاملة لمواد ODS .

28. إن البيانات الجاري تبليغها حالياً للجنة التنفيذية حول الإزالة في الاتفاقيات المتعددة السنوات محدّدة في أربع طرق مختلفة . فثمّة مجموعتا بيانات إزالة للاتفاقيات المتعددة السنوات محددّة في خطط الأعمال السنوية (في الحالة الأولى اعتماداً على التنفيذ المتوقّع ، وفي الحالة الثانية اعتماداً على جدوى التكاليف الإجمالية للاتفاقية). وتدرج جردة الأمانة للمشروعات الموافق عليها بيانات التنفيذ المتوَقّعة . والبيانات المبلغ عنها في التقارير المرحلية السنوية للوكالات المنفذة محدّدة بطريقتين مختلفتين . ففي بعض الحالات تحدّد الوكالات الكمية المزالة كفارق بين الاستهلاك الوطني الشامل المبلغ عنه بين سنة وسنة لاحقة . وفي حالات أخرى تشير الوكالات إلى كمية الإزالة المحدّدة في الاتفاقية ، بصرف النظر عن مستويات إزالة الاستهلاك الفعلية المنجزة من سنة إلى سنة تالية .

29. في الاتفاقيات المتعددة السنوات وخطط إدارة الإزالة الختامية وخطط إدارة غازات التبريد بمقتضى المقرّر 48/31 ، تكون الإزالة أكثر صلة بالمستويات المحدّدة في الاتفاقية ممّا هي بالنسبة لمستويات الاستهلاك الفعلية ، لأن ذلك يتطابق على حدّ سواء مع التزام البلد ومطلب الاتفاقية مع اللجنة التنفيذية .

30. إن استعمال أرقام الاستهلاك الفعلي قد يكون له نتائج حدسية عكسية من حيث إزالة موادّ ODS . وعلى سبيل المثال إذا سمحت إحدى الاتفاقيات بمئتي طن استهلاك سنوياً، وإن لم يكن هنالك استهلاك لسنة ما بل مئة طن من الاستهلاك للسنة التي أعقبتها، فقد تقترح البيانات أنه كانت هنالك إزالة سلبيّة لمئة طن ، بدلاً من مستوى الاستهلاك و/ أو الإنتاج المفروض في الاتفاقية . وينبغي شرح مثل هذه الحالات وباستثناء بعض الظروف (مثلاً: عندما كان إنتاج هالون 1301 "صفر" في إحدى السنوات ، وكان إيجابياً ولكن دون المئة طن في السنة التالية) ، التي تسمح بها الاتفاقية في السنة اللاحقة .

31. هنالك أيضاً بعض المشاكل بالنسبة لاستعمال البيانات المحدّدة في الاتفاقيات . فثمة ، مثلاً ، اتفاقيات قليلة تحدّد إزالةً لمواد CFC خلال عام 2010 ، في وقت لا يُسمح فيه بأي استهلاك حيث أن استهلاك موادّ CFC محظور ابتداء من 1 كانون الثاني/ يناير 2010. وبالتالي يجب أن تكون إزالة كافة موادّ CFC قد تمّت خلال العام 2009 . وفي هذه الحالات يستوجب متطلّب الاستهلاك الخاص بالبروتوكول خطوات عملية أوسع من الاتفاقيات مع اللجنة التنفيذية . وفي حالات أخرى قرّرت بعض البلدان الإسراع في الإزالة، والإزالة الفعلية مختلفة عنها في الاتفاقية . وعلى الوكالات المنفذة أن تُعلم تلك البلدان بالحاجة إلى تجاوز المتطلبات في الاتفاقية بغية تحقيق تعهّدات بروتوكول مونتريال وفي تلك الحالات حيث تكون البيانات الفعلية مختلفة عن بيانات الإزالة المحدّدة في الاتفاقيات .

32. شعرت بعض الوكالات المنفذة بأنه ينبغي اعتماد الإزالة كما وردت في الاتفاقية بحيث أن ذلك أكثر قابلية للمقارنة باستعمال شرط الإزالة للمشروعات الإفرادية . وكان ثمّة قلق بألاّ يكون استعمال هذه الإزالة متوافقاً مع بيانات المادّة 7 التي قد يبلغ البلد عنها . لذلك فقد تمّ الاتفاق على أن يُقترح على اللجنة التنفيذية اعتماد البيانات الفعلية ، مع التفاهم بأن الإزالة المستهدفة والإزالة الفعلية معتمدتان على التحديدات نفسها .

الخيارات

33. يناقش هذا القسم الخيارات الجديدة لرصد وتقييم التقدّم في مجال الاتفاقيات المتعددة السنوات المقرونة بالأنظمة الراهنة الخاصّة بالصندوق المتعدّد الأطراف . وهو يقترح تعزيزات لرصد تأخيرات وأرصدة خطط التنفيذ الوطنية ، والحاجة إلى شكل لتقارير إتمام المشروعات .

34. قد تقرّر اللجنة التنفيذية مطالبة الأمانة والوكالات المنفذة بمواصلة استعراض التنفيذ الوطني الذي تحقّق في السنة السّابقة ، وبتوفير معلومات إضافية في تقديمات خطط التنفيذ السنوية حول الصروفات والأنشطة المتمّمة، بما في ذلك المعلومات حول موعد إتمام الأنشطة المتأخرة المموّلة بواسطة شريحة سنوية . ويجب أن تكون هنالك أيضاً مقارنة مستمرّة لما كان قد خطّط له في الشريحة السنوية السابقة مع ما تمّ إنجازه . وينبغي توفير معلومات الصرف بشكل متراكم ، كما يمكن أيضاً توفير البيانات التي تتعلّق بتعهّدات والتزامات فعلية أو مخطط لها وذلك بالطريقة المناسبة . وينبغي أيضاً أن تحدّد المعلومات كيف تمّ تنفيذ بند المرونة المناسب في الاتفاقية و/ أو كيف يكون تخصيص مبالغ غير مستعملة من شرائح سابقة . وبهذا الصدد ، يتوجب تكرار التذكير بأن قرار بند المرونة ينطبق فقط على الاتفاقيات المتعددة السنوات التي تمّت الموافقة عليها خلال أو بعد الاجتماع السادس والأربعين (المقرّر 37/46، الفقرة "ي").

35. بإمكان اللجنة مطالبة الأمانة بمواصلة رصد الشرائح السنوية في سياق الوثائق حول تأخيرات وأرصدة التنفيذ ، مع الإشارة إلى أن أدوات الرصد هذه بدت أنها شجّعت على إزالة العوائق في سبيل إتمام المشروعات والأنشطة ، وأنها أسفرت بالتالي عن صرف نهائي للمبالغ الموافق عليها لبلدان المادة 5 بطريقة تتقيّد أكثر بالتوقيت المحدّد . ومن أجل زيادة فعالية هذه العملية ، بإمكان اللجنة أن تطالب أيضاً الوكالات المنفذة بأن تُدخل في طلبات التمويل للشرائح السنوية ، تواريخ إتمام المهامّ المقرونة بهذه الشرائح السنوية .

توصيـة

36. قد ترغب اللجنة التنفيذية في التفكير :

(أ) بأن تأخذ علماً بالتقرير حول الخيارات لرصد وتقييم التقدّم الذي أحرزته الوكالات بالنسبة للاتفاقيات المتعددة السنوات ، كما هو مبيّن في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/47/54؛

(ب) باتخاذ الخيارات المذكورة أعلاه والواردة في الفقرتين 34 و 35 من أجل تحسين دقة التقرير المرحلي عن الاتفاقيات المتعددة السنوات ؛

(ج) بأن تطالب الوكالات المنفذة بتسجيل الإزالة وفقاً لمستويات الاستهلاك الحالية والحقيقية ، التي تحققت في الشرائح السنوية للاتفاقيات المتعددة السنوات ، مع الأخذ بالعلم بأن الإزالة قد تحتاج في بعض الحالات مزيداً من الشرح ، وأنه يجب أن يكون هنالك استعمال متوافق لتحديد الإزالة المخططة والفعلية ؛

(د) بأن تقرّر ضرورة إدراج بند فرعي لجدول الأعمال حول "التأخيرات في تقديمات الشرائح السنوية" ، للاجتماعات المقبلة ؛ و

(ه) بأن تطالب الوكالات المنفذة بإعلام البلدان بالحاجة لتجاوز الإزالة المحدّدة في اتفاقية ما ، حيث تدعو الحاجة إلى ذلك ، للتقيّد بتعهّدات بروتوكول مونتريال وبتلك الحالات التي أسفرت فيها بيانات الاستهلاك أو الإنتاج عن تغييرات على الإزالة المحدّدة في الاتفاقيات .

_____